الأمم المتحدة

A/AC.109/2017/9

الجمعية العامة

Distr.: General
15 February 2017
Arabic
Original: English

اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

غوام

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

الصفحة

لمحة عن الإقليم ٣

أولا – المسائل الدستورية والقانونية والسياسية ٥

ثانيا – المسائل العسكرية والمسائل المتصلة بها ٨

ثالثا – المسائل المتصلة بالأراضي ٩

رابعا – الميزانية ٩

خامسا – الاقتصاد ١٠

ملاحظة: المعلومات الواردة في ورقة العمل هذه مستقاة من مصادر عامة، تشمل المصادر الخاصة بحكومة الإقليم، ومن المعلومات التي أحالتها الدولة القائمة بالإدارة إلى الأمين العام بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة. وكانت الدولة القائمة بالإدارة قد أحالت هذه المعلومات في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. ويرد مزيد من التفاصيل في ورقات العمل السابقة المتاحة على الموقع الشبكي التالي: www.un.org/en/decolonization/workingpapers.shtml.

240217 220217 17-02282 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

ألف – لمحة عامة ١٠

باء – السياحة ١١

جيم – النقل والاتصالات ١١

دال – شبكة المياه والصرف الصحي والمرافق العامة ١٢

هاء – الطاقة المتجددة ١٣

واو – الزراعة ومصائد الأسماك ١٣

سادسا – الظروف الاجتماعية ١٤

ألف – العمل ١٤

باء – التعليم ١٤

جيم – الرعاية الصحية ١٥

سابعا – البيئة ١٦

ثامنا – العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين ١٧

تاسعا – مركز الإقليم في المستقبل ١٨

ألف – موقف حكومة الإقليم ١٨

باء – موقف الدولة القائمة بالإدارة ١٨

عاشرا – الإجراءات التي اتخذتها الجمعية العامة ١٩

لمحة عن الإقليم

الإقليم: جزيرة غوام إقليم لا يتمتع بالحكم الذاتي تديره الولايات المتحدة الأمريكية. وهو إقليم غير مدمج منظم تابع للولايات المتحدة الأمريكية، يديره مكتب شؤون الجزر التابع لوزارة داخلية الولايات المتحدة.

الجغرافيا: جزيرة غوام هي أكبر جزر ماريانا الواقعة في المحيط الهادئ وأقصاها جنوباً، وتبعد بنحو ٢ ٢٠٠ كيلومتر عن جنوب طوكيو و ٦ ٠٠٠ كيلومتر عن غرب الجنوب الغربي من هاواي. ويتألف الإقليم من جزيرة واحدة تضم منطقتين جيولوجيتين متميزتين متساويتين في المساحة تقريباً. فالجزء الشمالي من الجزيرة عبارة عن هضبة مرتفعة جيرية مرجانية، والمنطقة الجنوبية منطقة جبلية. ومرفأ أبرا هو أحد أكبر موانئ المياه العميقة في المحيط الهادئ.

مساحة اليابسة: ٥٤٠ كيلومترا مربعا.

المنطقة الاقتصادية الخالصة: ٠٥٩ ٢١٤ كيلومترا مربعا.

عدد السكان: ٣٥٨ ١٥٩ نسمة (تعداد عام ٢٠١٠).

متوسط العمر المتوقع عند الولادة: ٧٩,٤ سنة (النساء: ٨٢,١ سنة، الرجال: ٧٧,٠ سنة (تقديرات عام ٢٠١٠)).

اللغات: الإنكليزية والشامورو.

التركيبة العرقية (تعداد عام ٢٠١٠): ٣٧,٣ في المائة من الشامورو؛ و ٢٦,٣ في المائة من أصول فلبينية؛ و ١٢,٠ في المائة منحدرون من جزر المحيط الهادئ الأخرى؛ و ٧,١ في المائة من البيض؛ و ٥,٩ في المائة من الآسيويين؛ و ٢,٠ في المائة من أصول عرقية أخرى؛ و ٩,٤ في المائة من أصول مختلطة.

العاصمة: هَغاتنا.

رئيس حكومة الإقليم: إيدي بازا كالفو (أُعيد انتخابه حاكماً في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤).

مندوبة الإقليم لدى كونغرس الولايات المتحدة: مادلين ز. بوردالو (أُعيد انتخابها في عام ٢٠١٦).

الأحزاب السياسية الرئيسية: الحزب الديمقراطي والحزب الجمهوري.

الانتخابات: أُجريت آخر مرة في عام ٢٠١٦؛ الانتخابات المقبلة: أيلول/سبتمبر ٢٠١٨.

الهيئة التشريعية: هيئة تشريعية مؤلفة من مجلس واحد يضم ١٥ عضواً.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: ٩٤٨ ٣١ دولار (بسعره المربوط بالقوة الشرائية لعام ٢٠٠٩ (تقديرات عام ٢٠١٥)).

الاقتصاد: مصادر الدخل الرئيسية: السياحة والوجود العسكري للولايات المتحدة.

البطالة: ٦,٩ في المائة (آذار/مارس ٢٠١٥).

الوحدة النقدية: دولار الولايات المتحدة.

نبذة تاريخية: كان شعب الشامورو الأصلي المنحدر من أصل ملايو - بولينيزي يسكن الجزيرة عندما وصلت البعثات التبشيرية من إسبانيا إلى غوام في أواخر القرن السابع عشر. ويشكِّل شعب الشامورو حالياً أكثر من ثلث السكان بقليل، ويضطلع بدور فعال في الحياة السياسية والاجتماعية للجزيرة.

أولا – المسائل الدستورية والقانونية والسياسية

١ – تولت إدارة قوات البحرية في الولايات المتحدة إدارة غوام من عام ١٨٩٩ إلى عام ١٩٥٠، عندما سنّ كونغرس الولايات المتحدة القانون التأسيسي لغوام، الذي أنشأ مؤسسات الحكومة المحلية. ومنذ ذلك الحين، أصبحت العلاقات بين حكومة الإقليم والحكومة الاتحادية فيما يخص جميع المسائل التي لا تقع ضمن أي برامج تتولى مسؤوليتها وزارة أو وكالة اتحادية أخرى تخضع للإشراف الإداري العام لوزير داخلية الولايات المتحدة. وغوام إقليم غير مدمج، حيث لا تسري على الجزيرة كل أحكام دستور الولايات المتحدة. ويتضمن القانون التأسيسي لغوام شرعة للحقوق. وحسب المعلومات الواردة من الدولة القائمة بالإدارة، فبموجب دستور الولايات المتحدة، تختار فرادى ولايات الاتحاد ناخبين لمنصبي رئيس الولايات المتحدة ونائبه، ولا تقوم بذلك الأقاليم. والأشخاص المولودون في غوام يعدون من مواطني الولايات المتحدة، ويجوز لهم عند إثبات الإقامة في إحدى الولايات المتحدة الخمسين التصويت على ناخبي رئيس الولايات المتحدة ونائبه.

٢ – وينتخب شعب غوام حاكماً لفترة أربع سنوات. ولا يجوز لأي شخص انتُخب لهذا المنصب لولايتين متتاليتين أن يُنتخب لشغله إلا بعد مرور فترة ولاية كاملة. ويتولى الحاكم مسؤولية الإشراف العام على الفرع التنفيذي ومراقبته. وللحاكم أن يصدر أوامر تنفيذية ولوائح تنظيمية، وأن يوصي الهيئة التشريعية باعتماد مشاريع القوانين، وأن يبلغ آراءه إلى تلك الهيئة، وأن ينقض التشريعات. وعقب انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، أُعيد انتخاب إيدي بازا كالفو (من الحزب الجمهوري) حاكماً لغوام.

٣ – ويُنتخب أيضاً ١٥ عضواً في مجلس الشيوخ لفترة عضوية مدتها سنتان في الهيئة التشريعية المكونة من مجلس واحد. ويجوز للهيئة التشريعية أن تبطل النقض الصادر عن الحاكم. وبموجب بند أرجحية دستور الولايات المتحدة، تحظى قوانين الولايات المتحدة بالأسبقية في حالات التعارض بين قوانين الولايات الخمسين أو الأقاليم. وفي الانتخابات التشريعية التي جرت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، فاز الديمقراطيون بتسعة مقاعد مقابل ستة مقاعد للجمهوريين.

٤ – ومنذ عام ١٩٧٢، تنتخب غوام مندوبا واحدا لدى مجلس نواب الولايات المتحدة. ويجوز لهذا المندوب الذي تمتد فترة عضويته سنتين أن يصوت في اللجان ولا يجوز له التصويت في الجلسات العامة. وفي الانتخابات التي أُجريت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، أُعيد انتخاب مادلين ز. بوردالو من الحزب الديمقراطي مندوبةً لدى الكونغرس الأمريكي لفترة ولاية ثامنة. وهي عضو في لجنتين في مجلس النواب (القوات المسلحة والموارد الطبيعية).

٥ - ويتألف النظام القضائي في غوام من هيئة محلية وأخرى اتحادية. ويتكون النظام القضائي المحلي من محكمة عامة ومحكمة عليا يرأسهما قضاة يعينهم الحاكم وتقر تعيينهم الهيئة التشريعية. ويقوم الناخبون بإقرار تعيين القضاة المحليين كل ست سنوات. وفي عام ٢٠٠٤، أُنشئت الهيئة القضائية لغوام بوصفها فرعاً مستقلا من فروع الحكومة. وأكد القانون الاختصاص الاستئنافي والسلطة الإدارية للمحكمة العليا لغوام على جميع المحاكم الصغرى في الإقليم، وأنشأ بذلك فعلياً هيئة قضائية محلية موحَّدة. وتتمتع غوام بانتخاب المدعي العام. وعلى الصعيد الاتحادي، يرأس المحكمة المحلية لغوام قاضي محكمة محلية يعيِّنه رئيس الولايات المتحدة ويقرّ مجلس الشيوخ بالولايات المتحدة تعيينه.

٦ - وقد شهدت غوام، بصفة دورية، تحركات من أجل تغيير المركز السياسي للجزيرة، كما ورد بتفصيل في ورقات عمل سابقة. ففي عام ١٩٩٧، نص قانون غوام العام ٢٣-١٤٧ على إنشاء اللجنة المعنية بإنهاء الاستعمار من أجل إعمال وممارسة شعب الشامورو حقه في تقرير المصير، وذلك للتصدي لمسألة مهمة لكنها مثيرة للجدل تتعلق بشعب الشامورو. وكان من المقرر أن تقوم تلك اللجنة، بالتنسيق مع عملية لتسجيل الناخبين الذين يحق لهم التصويت تنظمها اللجنة الانتخابية لغوام، بالإشراف على سير عملية التصويت على خيارات مركز شعب الشامورو (الاستقلال أو الاندماج أو الارتباط الحر)، وفقاً للمعايير الدولية.

٧ - وفي عام ٢٠٠٠، خولت الهيئة التشريعية في غوام للجنة الانتخابية لغوام سلطة تحديد تاريخ إجراء الاستفتاء الشعبي بشأن مسألة إنهاء الاستعمار، الذي كان من المتوقع أن يطرح على الشعب الأصلي للإقليم الاختيار بين اكتساب مركز ولاية من الولايات المتحدة، أو الاستقلال، أو الارتباط الحر بالولايات المتحدة. وكان من المقرر ألاّ يكون الاستفتاء الشعبي ملزماً، وإنما أن يحدد في الوقت نفسه مسار أي مناقشات تجري في المستقبل مع الدولة القائمة بالإدارة بشأن المركز السياسي. وتأجل التصويت الذي كان مقرراً إجراؤه في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ بسبب عدم تحديد هوية الناخبين الذين يحق لهم التصويت وتسجيلهم. ويسري الاقتراع العام المتعلق بالانتخابات العامة على مواطني الولايات المتحدة البالغين من العمر ١٨ سنة أو أكثر والمقيمين بصورة قانونية في غوام. وجميع الأشخاص المولودين في غوام والخاضعين للولاية القضائية للولايات المتحدة هم من مواطني الولايات المتحدة. غير أن الدولة القائمة بالإدارة ذكرت أن اللجنة الانتخابية لغوام أعطت وصفا ضيقاً للناخبين الذين يحق لهم التصويت في الاستفتاء الشعبي، وهو وصف لا يشمل إلا الأشخاص الذين يمكنهم إثبات أن أصولهم تعود إلى المقيمين الذين كانوا يعيشون في الجزيرة عند سَنّ

القانون التأسيسي في عام ١٩٥٠. وطُعن في مدى دستورية هذا القانون أمام محكمة الولايات المتحدة المحلية لمنطقة غوام في قضية ديفيس ضد غوام، وهي دعوى جماعية رُفعت بحجة عدم دستورية هذا الاستفتاء الشعبي لاستناده إلى أسس عرقية. ورُفضت الدعوى في أول الأمر، ثم حكمت المحكمة لصالح ديفيس في مرحلة الاستئناف، وأحيلت القضية مرة أخرى إلى محكمة الولايات المتحدة المحلية لمنطقة غوام، وهي حاليا تنتظر صدور حكم مستعجل.

٨ - واعتبارا من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، أعلنت اللجنة الانتخابية لغوام أن عدد الناخبين المسجلين يبلغ ٧١٣ ٥١ ناخبا، وأن عدد السكان الأصليين المسجلين بلغ ٢٠٢ ١٣ نسمة اعتبارا من ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وفي عام ٢٠١١، دعا الحاكم كالفو اللجنة المعنية بإنهاء الاستعمار إلى الانعقاد لأول مرّة خلال عقد من الزمن تقريباً. وفي وقت لاحق، وحسب إفادة من الدولة القائمة بالإدارة، صوتت لجنة إنهاء الاستعمار في آب/أغسطس ٢٠١٦ لفائدة عدم المضي قدما بخطط إجراء استفتاء شعبي خلال الانتخابات العامة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، مستشهدة بالحاجة إلى وقت كاف للقيام بحملة تثقيفية عادلة وشاملة.

٩ - وحسب إفادة الدولة القائمة بالإدارة، أعلن الحاكم كالفو في خطابه عن حالة الجزيرة لعام ٢٠١٦ عن تقديم مشروع تدبير يلتمس إجراء استشارة انتخابية بشأن الاستفتاء الشعبي عن المركز السياسي. ورغم أن اللجنة المعنية بإنهاء الاستعمار أوقفت خطط إجراء الاستفتاء الشعبي في عام ٢٠١٦، فإنها لا تزال تعتزم تنظيم حملة تثقيفية شاملة استعدادا للاستفتاء الشعبي المزمع إجراؤه في عام ٢٠١٨، وذلك بمساعدة قدرها ٠٠٠ ٣٠٠ دولار منحها مكتب شؤون الجزر التابع لوزارة داخلية الولايات المتحدة في آذار/مارس ٢٠١٦.

١٠ - وخلال الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ بشأن إنهاء الاستعمار، التي عقدت في ماناغوا في الفترة من ٣١ أيار/مايو إلى ٢ حزيران/يونيه ٢٠١٦، قال ممثل حكومة غوام أنه تم الإعلان عن خطة للقيام بحملة تثقيفية معجلة وإجراء الاستفتاء الشعبي بشأن إنهاء الاستعمار بحلول تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. وأوضح أن وفقا للقانون، لا يمكن إجراء الاستفتاء الشعبي إلا بعد تسجيل ٧٠ في المائة من السكان الأصليين (الذين يستوفون التعريف القانوني بصفتهم من الشامورو) للتصويت، وأضاف أن غموض القانون يجعل من الصعب تحديد الحصة اللازمة لإجراء الاستفتاء الشعبي. وكانت اللجنة المعنية بإنهاء الاستعمار قد وافقت على تأييد الخطة التثقيفية التي وضعها الحاكم، وعملت مع أكاديميين من جامعة غوام على إعداد المواد التعليمية واعتمادها. ووافقت اللجنة على مجموعة من روايات التاريخ الاستعماري وعملية إنهاء الاستعمار في غوام، فضلا عن موجزات وصفية عن كل خيار من

الخيارات السياسية الثلاثة في غوام، وهي مركز ولاية من الولايات المتحدة، والارتباط الحر، والاستقلال. وقال إن في ظل إدارة الحاكم الحالي، خصصت أموال محلية للتثقيف بشأن المركز السياسي للمرة الأولى خلال قرابة عقدين من الزمن. وتم تخصيص الجزء الأكبر من ميزانية اللجنة البالغة حاليا ٠٠٠ ٢٥٠ دولار لفرق العمل الثلاثة المعنية بالمركز السياسي. وأفاد ممثل حكومة غوام أيضا أن وزارة داخلية الولايات المتحدة وافقت على منحة قدرها ٠٠٠ ٣٠٠ دولار لإعداد مواد حملة تثقيفية بشأن إنهاء الاستعمار.

ثانيا – المسائل العسكرية والمسائل المتصلة بها

١١ – على نحو ما ورد في تقارير سابقة، قررت الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٩ أن تعيد تنظيم قدرات مشاة بحريتها في منطقة المحيط الهادئ بحلول عام ٢٠١٤، وذلك بنقل الأفراد العسكريين التابعين للولايات المتحدة من جزيرة أوكيناوا باليابان إلى غوام. غير أن الخطة التي دعت إلى نقل ٠٠٠ ٩ من مشاة البحرية وأفراد أسرهم خضعت للتعديل في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢، عندما ورد على وجه التحديد في بيان مشترك بين الولايات المتحدة واليابان أنه لن يتم نقل إلا ٠٠٠ ٥ جندي من مشاة البحرية إلى غوام، عندما تكون المنشآت الملائمة جاهزة لاستقبالهم. وقدر أن تكلف عملية النقل ما مجموعه ٨,٦ بلايين دولار، تساهم اليابان فيها بمبلغ ٣,١ بلايين دولار (انظر A/AC.109/2014/14).

١٢ – وفي ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، نشر مكتب المفتش العام لوزارة الدفاع في الولايات المتحدة التقرير السنوي لفريق المفتشين العامّين المعني بالتنسيق بين الوكالات فيما يتعلق بإعادة تنظيم القوات في غوام. وقد عرض التقرير آخر المستجدات عن التقدم المحرز والجهود المبذولة من أجل إعادة تنظيم القوات، وهو يشمل الفترة من ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤.

١٣ – وفي ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٥، أصدرت إدارة قوات البحرية في الولايات المتحدة صحيفة القرار الخاص بنقل القوات إلى غوام، بعد إصدارها البيان النهائي التكميلي عن الأثر البيئي بالنسبة لغوام في ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٥. وتتعلق صحيفة القرار تحديدا بنقل مشاة البحرية ومُعاليهم، وتشمل القرار الذي يقضي بتشييد وتشغيل قاعدة رئيسية (منطقة تجميع القوات)، ومنطقة سكن للأسر، ومجمّع للتدريب على إطلاق الذخيرة الحية، وما يرتبط بذلك من هياكل أساسية في غوام من أجل دعم عملية نقل عدد منخفض إلى حد كبير من أفراد قوات البحرية ومعاليهم.

ثالثا – المسائل المتصلة بالأراضي

١٤ – تنطوي مسألة استخدام الأراضي وملكيتها على مسألتين رئيسيتين، هما إعادة الأراضي غير المستعملة أو المستعملة بشكل غير كامل، التي بحوزة وزارة دفاع الولايات المتحدة إلى ملاكها الأصليين من شعب الشامورو. وبالنظر إلى التعزيز المرتقب للقوات العسكرية، فإن الوزارة ترغب في حيازة ما لا يقل عن ٢ ٢٠٠ فدان إضافي من الأراضي غير الاتحادية. ومن أصل ١٤٧ ٠٠٠ فدان من الأراضي المتوافرة في غوام، تملك الوزارة حاليا ٤٠ ٠٠٠ فدان، أي ٢٧,٢١ في المائة من مساحة اليابسة في الجزيرة. ويتمتع الخواص من أصحاب الأراضي في الإقليم بالحق في رفض بيع أي جزء من أراضيهم لأغراض عسكرية. أما فيما يتعلق بالأراضي العامة، فإن هذه الطلبات يتعين أن يوافق عليها المجلس التشريعي في غوام.

١٥ – وفي آذار/مارس ٢٠١١، وقّعت حكومة غوام الاتفاق البرنامجي من أجل المحافظة على الممتلكات الثقافية والتاريخية في الجزيرة أثناء عملية تعزيز القوات العسكرية تحضيراً لنقل أفراد مشاة البحرية ومعاليهم وموظفي الدعم في أوائل عام ٢٠١٦ على أقرب تقدير. وتشمل المشاريع المدرجة في الاتفاق البرنامجي تشييد مستودع ثقافي ومختبر للصحة العامة وإدخال تحسينات إضافية على شبكة المياه والمياه المستعملة في غوام.

١٦ – وفي تموز/يوليه ٢٠١٥، نشرت إدارة قوات البحرية بالولايات المتحدة الوثيقة المعنونة ”استعراض وتحليل نطاقات التدريب في غوام“، التي عرضت فيها معلومات عن إعداد بدائل وعن الآثار الوخيمة على الممتلكات ذات القيمة التاريخية المحتمل أن يخلّفها كل بديل تتوصل الإدارة من تحليله إلى أنه موقع محتمل في غوام ليكون منطقة تدريب للقوات البحرية على إطلاق الذخيرة الحية.

رابعا – الميزانية

١٧ – تتألف الميزانية من الإيرادات التي تحصل عليها حكومة غوام، والمنح الاتحادية التي تخصص عموماً لقطاعات معيّنة عن طريق وزارة الداخلية على أساس كل حالة على حدة. وتندرج إيرادات التشغيل التي تحصل عليها حكومة الإقليم ضمن أربعة أصناف هي: (أ) الصندوق العام، (ب) الصناديق الخاصة، (ج) منح الإعانات الاتحادية، (د) صناديق تشغيل الوكالات شبه المستقلة والمستقلة. ووفقا للقانون الاتحادي، يجب على جميع سكان الجزيرة، بمن فيهم الأفراد العسكريون، دفع الضريبة على الدخل إلى الصندوق العام لغوام، لا إلى الحكومة الاتحادية. ويتمتع الحاكم بسلطة نقض أي مشروع قانون من قوانين الميزانية،

غير أن الهيئة التشريعية يمكنها إما إبطال النقض الصادر عن الحاكم بأغلبية خاصة وإما إعادة النظر في مشروع القانون.

١٨ - وفي ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، تحوّل مشروع قانون الميزانية للسنة المالية المنتهية في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ إلى قانون دون توقيع الحاكم، بما أن القانون التأسيسي لغوام يمنح الحاكم مهلة قدرها ١٠ أيام ليسنّ ما يقرّه المجلس التشريعي من تدابير أو ينقضها أو يسمح بتحوّلها إلى قوانين. ومن المتوقع أن تبلغ الإيرادات الإجمالية للصندوق العام ٨٤١,٦ مليون دولار، وهو مبلغ يزيد بما يقرب من ١٦,٦ مليون دولار عن إيرادات الصندوق العام المحددة في قانون الاعتمادات للسنة المالية ٢٠١٦ في مبلغ ٨٢٤,٩ مليون دولار. وبلغ إجمالي إيرادات الصندوق العام التي كانت متاحة للاعتمادات ٧١٦,٦ مليون دولار. ومن المتوقع أن يبلغ إجمالي إيرادات الصندوق الخاص ٢٠٩,٢ مليون دولار وأن يبلغ المقدار المناظر من الميزانية الاتحادية ٤٨,٠ مليون دولار.

خامسا - الاقتصاد

ألف - لمحة عامة

١٩ - لا يزال اقتصاد غوام يقوم على دعامتين رئيسيتين هما قطاع السياحة والقطاع العسكري. وما فتئ الإقليم يسعى جاهداً إلى تهيئة بيئة مواتية لتنمية أنشطة أخرى، مثل الخدمات المالية والاتصالات السلكية واللاسلكية والنقل. وتشمل منتجات الصناعات التحويلية المنسوجات والملابس والإسمنت واللدائن. وتشكل البضائع المعاد تصديرها نسبة كبيرة من صادرات الإقليم، وتشمل المنتجات النفطية وخردة الحديد والفولاذ والسيارات، والتبغ والسيغار.

٢٠ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، نشر مكتب التحليل الاقتصادي بالولايات المتحدة تقديرات الناتج المحلي الإجمالي لغوام لعام ٢٠١٥، إلى جانب تقديرات الناتج المحلي الإجمالي والتعويضات حسب القطاعات لعام ٢٠١٤. وتشير التقديرات إلى أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ارتفع بنسبة ٠,٤ في المائة في عام ٢٠١٥، بعد زيادة ١,٣ في المائة في عام ٢٠١٤. ويعكس نمو اقتصاد الإقليم الزيادات في الإنفاق الاستهلاكي وصادرات الخدمات وإنفاق الحكومة الاتحادية. وسجلت صادرات الخدمات زيادة للسنة الثانية على التوالي، مما يعكس نموا في عدد الزوار الوافدين من جمهورية كوريا وفي متوسط إنفاق السياح الكوريين. وارتفع أيضا إنفاق الحكومة الاتحادية للسنة الثانية. وتعكس الزيادة التي حدثت في عام ٢٠١٥ نموا

في الإنفاق على عمليات التشييد في مجال الدفاع، وقد شملت المشاريع الرئيسية تشييد حظائر صيانة أنابيب الوقود والطائرات لدعم العمليات في قاعدة أندرسون للقوات الجوية.

باء – السياحة

٢١ – حسب التوقعات الاقتصادية لغوام للسنة المالية ٢٠١٧ التي يصدرها مكتب شؤون المالية والميزانية في غوام، فإن زيادة التنوع والنمو وتوسيع نطاق القدرات على إيواء الزوار تساهم في الزيادة في أعداد السياح الوافدين. ووفقا لبيان أصدره مكتب زوار غوام، كانت السنة المالية ٢٠١٦ أفضل سنة مسجلة، حيث بلغ عدد الزوار الوافدين ١ ٥١٠ ٩٤٤ زائرا، أي بزيادة ١٠,٠٨ في المائة عن السنة السابقة. وخطة السياحة لعام ٢٠٢٠، التي وضعها مكتب شؤون زوار غوام في عام ٢٠١٤ بالتعاون مع القادة الحكوميين وأصحاب المصلحة من القطاع الخاص وأفراد المجتمع المحلي، تضع خريطة طريق لتوجيه مساعي الإقليم نحو بلورة رؤية مشتركة لقطاع السياحة في غوام.

جيم – النقل والاتصالات

٢٢ – يبلغ طول شبكة الطرق في الإقليم أقل من ١ ٠٠٠ ميل بقليل، منها ٤٢٠ ميلا مصنفة على أنها طرق ”غير عامة“. ومن أصل ٥٥٠ ميلا من الطرق العامة، يوجد نحو ١٤٤ ميلا من الطرق المصنفة على أنها طرق رئيسية وبعض الطرق الثانوية. ولصيانة شبكة الطرقات الرئيسية في الإقليم، تحصل الحكومة على تمويل من وزارة النقل والإدارة الاتحادية للطرق التابعتين للولايات المتحدة.

٢٣ – وتتولى هيئة الموانئ، وهي مؤسسة عامة ووكالة مستقلة تابعة لحكومة الإقليم، إدارة مرافق الميناء التجارية في مرفأ أبرا الذي يمثل نقطة الدخول لنسبة ٩٥ في المائة من مجموع البضائع التي تدخل غوام، وهو أيضاً مركز للشحن العابر إلى ميكرونيزيا.

٢٤ – وأصبحت خطة عام ٢٠٣٠ لتطوير شبكة النقل في غوام عنصرا رسميا في خطة التنمية الشاملة للجزيرة. وتشمل هذه الخطة، وهي استراتيجية طويلة الأجل مصممة لتحسين شبكة النقل في غوام، إدخال تحسينات على الطرق ووسائل النقل الجماعي، مع تخصيص ممرات للمشاة والدراجات الهوائية. وتعالج الخطة أيضا مسائل أخرى مثل التعزيزات العسكرية المقترحة.

٢٥ - وفي شباط/فبراير ٢٠١٦، وضعت وزارة الأشغال العامة التابعة لحكومة غوام خطة تحسين النقل في غوام للفترة من ٢٠١٦ إلى ٢٠١٩. وتتضمن هذه الخطة قائمة بمشاريع لتحسين النقل لمعالجة مسائل السلامة وأحوال الأرصفة والجسور وإدخال تحسينات على عمليات المرور، وذلك بالتشاور مع الإدارة الاتحادية للطرق وعملا بآراء عموم الجمهور.

دال - شبكة المياه والصرف الصحي والمرافق العامة

٢٦ - أشار مكتب مساءلة الحكومة بالولايات المتحدة، في تقريره لعام ٢٠١٣ المعنون ”زيادة التحليل ضرورية لتحديد احتياجات وتكاليف الهياكل الأساسية العامة في غوام بالنسبة لخطة إعادة التنظيم الصادرة عن وزارة الدفاع“، إلى أن شبكة المياه ومرافق معالجة المياه المستعملة في غوام تعاني من عدد من أوجه القصور من جراء الكوارث الطبيعية ورداءة الصيانة وأعمال التخريب. وعلى الرغم من أن هيئة غوام لمحطات المياه قد استثمرت أكثر من ١٥٨ مليون دولار في تحسينات شبكات المياه والمياه المستعملة خلال السنوات العشر الماضية، فإنها لا تزال تعمل بموجب أمر صادر عن المحكمة المحلية لمنطقة غوام يقضي بإدخال تحسينات مختلفة في المعالجة والهياكل الأساسية بسبب مسائل تتعلق بالامتثال لقانون مياه الشرب المأمونة وقانون المياه النظيفة. وتعتبر شبكة المياه الصالحة للشرب في غوام غير ممتثلة لقانون مياه الشرب المأمونة. ويشير المفتش العام التابع لوزارة الدفاع إلى أن مرافق المياه المستعملة في غوام لا تستوفي المعايير الأساسية للمعالجة وتفتقر إلى القدرة الكافية بسبب سوء حالة الأصول الموجودة. وأشار مكتب مساءلة الحكومة إلى أن الهيئة، من حيث توفير الدعم للوجود العسكري الحالي في غوام، تقوم بتوفير خدمات المياه المستعملة لقاعدة أندرسِن للقوات الجوية (بما في ذلك مطار الشمال الغربي)، والمحطة البحرية للحواسيب والاتصالات السلكية واللاسلكية في غوام، ومنطقة فينغايان الجنوبية لسكن جنود البحرية. وحسبما أفاد ممثلو الهيئة التشريعية في غوام ورئيس اللجنة الموحدة المعنية بالمرافق العامة، فإن هيئة المياه تعمل قدر طاقتها تقريباً ولن تتمكن من تلبية أي زيادة في الطلب تتعلق بإعادة تنظيم القوات دون إجراء تحسينات كبيرة في الهياكل الأساسية. وفي عام ٢٠١٦، خصصت وزارة الدفاع بالولايات المتحدة مبلغ ٥٥,٦٥ مليون دولار لحكومة غوام لتدخل التحسينات اللازمة على شبكة المياه والمياه المستعملة في غوام.

٢٧ - وتوفر هيئة الطاقة في غوام جميع الاحتياجات من الكهرباء في الجزيرة لعامة الناس ولوزارة الدفاع. وتعتبر هذه الأخيرة أكبر زبون للهيئة، حيث ساهمت بنسبة ١٦ في المائة من إيرادات الهيئة في عام ٢٠١٥. وقد عانت شبكة الطاقة الكهربائية في غوام من مشاكل تتعلق بموثوقيتها، مما أسفر عن انقطاعات في التيار الكهربائي بسبب الاعتماد المفرط على مولدات

كهربائية متقادمة اقتربت من نهاية عمرها المتوقع. وتذكِّر هذه الحالة بتقرير المفتش العام لوزارة الداخلية لعام ٢٠١٢، الذي خلص إلى نتيجة مفادها أن غوام معرضة لتكرار انقطاعات التيار الكهربائي وأشار إلى أن نحو ربع مولدات الهيئة تم تركيبها قبل عام ١٩٧٦. وتم التوصل إلى استنتاج مفاده أن الهيئة، إذا اضطرت إلى استبدال كل البنى التحتية المتقادمة في وقت واحد، فإن ذلك سيتطلب استثمارات مالية كبيرة.

هاء – الطاقة المتجددة

٢٨ – في عام ٢٠١٣، اشتركت وزارة داخلية الولايات المتحدة والمختبر الوطني للطاقة المتجددة في نشر الخطة الاستراتيجية للطاقة في غوام، التي حددت معايير قياس التقدم المحرز في تحقيق هدف النقص من استخدام الوقود الأحفوري بنسبة ٢٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠، ووضعت سياسات محددة يمكن تنفيذها في غوام في مجال الطاقة النظيفة، مع استراتيجيات للتثقيف والتوعية. كما اشتركت وزارة داخلية الولايات المتحدة مع المختبر الوطني للطاقة المتجددة في نشر خطة عمل غوام في مجال الطاقة، التي عرضت خطط التنفيذ المفصلة للاستراتيجيات المحددة التي يمكن تنفيذها للمساعدة على تحقيق هدف النقص من استخدام الوقود الأحفوري بنسبة ٢٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠.

٢٩ – وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، اكتمل تشييد أول مرفق للطاقة الشمسية في غوام وأُدمج في شبكة الطاقة الحالية، حيث يزود حوالي ١٠ في المائة من الشبكة بالطاقة المتجددة. وفي آذار/مارس ٢٠١٦، كشفت الهيئة النقاب رسميا عن أول مولد كهربائي يعمل بقوة الرياح، وقد أنشئ بتمويل من وزارة داخلية الولايات المتحدة. ومن المتوقع أن يبلغ إنتاج هذا المشروع التجريبي ٢٧٥ كيلوواط من الطاقة لتوزَّع على شبكة الكهرباء القائمة، وستستخدم البيانات التي سيتم جمعها في تقييم جدوى مشاريع أخرى للطاقة الريحية.

واو – الزراعة ومصائد الأسماك

٣٠ – يُعتبر قطاعا الزراعة وصيد الأسماك قطاعين متطورين نسبياً. وأهم أصناف المنتجات هي الخضروات والحمضيات والفواكه المدارية وجوز الهند. وتُعنى مختلف شُعب وزارة الزراعة في غوام بالصناعات الحيوانية والنباتية، وتنمية الزراعة والحراجة وموارد التربة، وموارد الأحياء المائية والبرية. وعلى نحو ما ورد في استراتيجية التنمية الاقتصادية الشاملة لغوام لعام ٢٠١١، يضطلع مجلس مفوضي الشؤون الزراعية باستعراضات مسائل التقسيم إلى مناطق، ومكافحة الآفات، وإعداد خطة للتنمية الزراعية، وتقديم القروض الزراعية وما يتصل بذلك، ويقدم توصيات بشأنها.

سادسا – الظروف الاجتماعية

ألف – العمل

٣١ – حسب آخر الأرقام الصادرة عن مكتب غوام لإحصاءات العمل في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، بلغ معدل البطالة في غوام في آذار/مارس ٢٠١٥ نسبة ٦,٩ في المائة، أي بانخفاض قدره ٠,٨ في المائة عن معدل كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ و ٠,٥ في المائة عن معدل آذار/مارس ٢٠١٤. وفي آذار/مارس ٢٠١٥، بلغ مجموع العاطلين عن العمل ٨٤٠ ٤ عاطلا، وهو عدد يبيّن انخفاضا قدره ٥١٠ أشخاص عن مجموع آذار/مارس ٢٠١٤. وإلى غاية أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، تبين الإحصاءات الأولية أن العمالة الإجمالية، بما في ذلك القطاع الخاص والقطاع الحكومي، فقدت ٨٠٠ فرصة عمل على مدى السنة السابقة.

٣٢ – وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، كانت نسبة ٢٤,٥ في المائة تقريبا من الوظائف في القطاع العام، حيث يعمل في حكومة غوام ٧٣٠ ١١ شخصا، ويعمل في الحكومة الاتحادية ٩٠٠ ٣ شخصا. وفي القطاع الخاص، تتوزع ٢١٠ ٤٧ وظيفة على قطاعات الزراعة والبناء والتصنيع والنقل والمرافق العامة وتجارة الجملة وتجارة التجزئة وشؤون المالية والتأمين والعقار والخدمات. وأكبر صناعات القطاع الخاص هي الخدمات (٨٠٠ ١٧ موظفا) وتجارة التجزئة (٦٦٠ ١١ موظفا) والبناء (٠٧٠ ٦ موظفا).

باء – التعليم

٣٣ – يوجد في غوام نظام تعليم عام وخاص واسع النطاق. ويضم نظام التعليم العام جامعة غوام وكلية غوام المتوسطة. ووزارة التعليم في غوام مسؤولة عن نحو ٠٠٠ ٣١ طالب في ٤١ مدرسة. وتوجد في غوام نحو ٢٥ مدرسة خاصة، منها كليّتان للأعمال التجارية وخمس مدارس ثانوية وعدد من المدارس الابتدائية، يتبع معظمها لكنائس طائفتي الروم الكاثوليك والبروتستانت. ويتلقى الإقليم كل عام تمويلا اتحاديا لدعم برامج كالتعليم الخاص، والدورات الدراسية الصيفية، وبرنامج الغداء المدرسي، وبرنامج اليوم الدراسي المطوّل لأنشطة ما بعد الدراسة التابع لوزارة التعليم. وبالنسبة للسنة المالية ٢٠١٥، تلقى الإقليم ٥٨ مليون دولار في شكل منح اتحادية ومساهمات شكلت ١٨,٣ في المائة من ميزانية وزارة التعليم في غوام.

جيم – الرعاية الصحية

٣٤ – يقدم مرفقان طبيان تابعان للقطاع العام خدماتهما للمدنيين المرضى المقيمين. فهيئة مستشفى غوام التذكاري تدير مستشفى عاما تبلغ قدرته الاستيعابية ١٧٢ سريرا لرعاية ذوي الإصابات الحادة و ٣٠ سريرا للرعاية الطويلة الأجل. ويوجد في المدينة الطبية الإقليمية في غوام ١٣٢ سريرا لرعاية ذوي الإصابات الحادة. أما مستشفى قوات البحرية الأمريكية (انظر الفقرة ٣٦)، فهو يقدم خدماته إلى القطاع العسكري في المقام الأول. وتوجد في الإقليم ثلاثة مراكز صحية محلية أو عامة، يقع أحدها في المنطقة الشمالية ويقع الثاني في المنطقة الجنوبية والثالث في وسط غوام. ويبلغ عدد الأطباء في غوام نحو ٢٧١ طبيباً وتوجد فيها ٩٢ عيادة طبية.

٣٥ – وأشار مكتب مساءلة الحكومة في تقريره لعام ٢٠١٣ (انظر الفقرة ٢٦ أعلاه) إلى أن حجم النظام الصحي في غوام أصغر مما ينبغي أن يكون عليه. وأقر مسؤولو هيئة مستشفى غوام التذكاري المشاركون في صياغة البيان التكميلي بشأن الأثر البيئي بأن غوام، حسب معايير المستشفيات الوطنية، تحتاج إلى نحو ٥٠٠ سرير لرعاية ذوي الإصابات الحادة لتلبية كامل احتياجات الجزيرة، بيد أن الهيئة لم توفر سوى ١٦٢ من هذه الأسرة. وبالإضافة إلى التحديات المتعلقة بالبنية التحتية، أشار المسؤولون إلى عدد من المشاكل المتصلة بملاك الموظفين، ومنها صعوبات توظيف عدد كاف من موظفي الرعاية الصحية واستبقائهم. وقامت وزارة الصحة والخدمات الإنسانية في الولايات المتحدة بتصنيف غوام بأنها منطقة لا تتوفر فيها خدمات صحية كافية، مما يعني أنها تعاني من نقص شديد في مقدمي الرعاية الأولية، ومن ارتفاع معدل وفيات الرّضّع، وارتفاع معدل الفقر و/أو عدد السكان المسنين. وتصنف غوام أيضا بأنها منطقة تفتقر إلى الأخصائيين الصحيين، مما يعني أنها تعاني من نقص في الرعاية الطبية الأولية ونقص في مقدمي الخدمات في مجال الرعاية الطبية أو طب الأسنان أو الصحة العقلية. وبالرغم من أن الأفراد العسكريين ومعاليهم لا يستخدمون في العادة المرافق الطبية المحلية، فإن حكومة غوام تتوقع أن يتمكن جميع الموظفين المدنيين العاملين في وزارة الدفاع وجميع المهاجرين وعمال البناء المرتبطين بعملية إعادة تنظيم القوات من استخدام تلك المرافق.

٣٦ – وتشير استراتيجية منظمة الصحة العالمية للتعاون القُطري في غوام للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧ إلى أن انتشار الأمراض غير المعدية في غوام لا يزال في ازدياد. وفي إطار تعزيز القوات العسكرية، شُيّد مستشفىً عسكري جديد ليحل محل المستشفى السابق الذي أنشئ في عام ١٩٥٤. وافتُتح المستشفى رسمياً في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٤،

وهو يضم ٤٢ سريراً وأربع غرف للعمليات الجراحية وغرفتين لقسم الولادة القيصرية وقدرات متطورة على التشخيص والخدمات الإضافية، بما فيها معدات التصوير بالرنين المغناطيسي والتصوير الشّعاعي الطبقي بالحاسوب.

٣٧ - ووضعت وزارة الصحة العامة والخدمات الاجتماعية في غوام خطة استراتيجية مدتها ثلاث سنوات ينصب فيها الاهتمام على الأولويات الثلاث، وهي استراتيجية ستساعد على توجيه الإدارة فيما يتعلق بتعزيز بنياتها التحتية وزيادة قدرتها على إنجاز مهمتها. والأولويات الثلاث للخطة هي تنمية القوة العاملة، وتحديث نظم تكنولوجيا المعلومات والدعم، وتحسين الهيكل التنظيمي والعمليات التنظيمية.

سابعا - البيئة

٣٨ - تتألف وكالة حماية البيئة في غوام من الشُعب الخمس التالية: شعبة الخدمات الإدارية، وشعبة خدمات الرصد والتحليل البيئيين، وشعبة التخطيط والاستعراض البيئيين، وشعبة البرامج الجوية والبرية، وشعبة برامج المياه. ولا تزال غوام تواجه مشاكل بيئية تتصل باحتلال الولايات المتحدة لها أثناء الحرب العالمية الثانية وبالتجربة النووية التي أجرتها الدولة القائمة بالإدارة في جزر مارشال في الخمسينات من القرن العشرين. ويمكن الاطلاع على تفاصيل إضافية في ورقات العمل السابقة. وحتى الآن، لا يوجد أي تقرير رسمي عن استمرار ارتفاع مستوى تسرب الإشعاع من محطة فوكوشيما دايتشي النووية لتوليد الطاقة إلى المحيط الهادئ.

٣٩ - وكما ورد في استراتيجية التنمية الاقتصادية الشاملة لغوام لعام ٢٠١١، تنفِّذ وكالة غوام لحماية البيئة برامج متنوعة ترصد حالة البيئة بصفة منتظمة. وتسري لوائح وكالة الولايات المتحدة لحماية البيئة على غوام، غير أن قوانين غوام نفسها تعتبر في بعض الحالات أشد صرامة من قوانين الولايات المتحدة. فغوام جزيرة صغيرة نسبيا وذات كثافة سكانية عالية، وبالتالي فإن بيئتها البحرية تشكل اختباراً رئيسياً فيما يتعلق بالأثر البيئي للنشاط البشري على الأراضي عموماً. وقد تبين أن نوعية مياه البحر ممتازة بوجه عام بجميع المقاييس. ويمثل تحات التربة المرتبط بنشاط البناء أو التحات الطبيعي مصدر قلق خاص في جنوب غوام لأن الترسبات قد تؤدي إلى تدمير الشعاب المرجانية في المناطق المحاذية لمصاب الأنهار.

٤٠ - وتشكل مدافن النفايات الصلبة مصدر قلق آخر في غوام بسبب صغر مساحة اليابسة فيها. وتتفاقم هذه المشاكل مع تغير مستوى المعيشة وزيادة عدد السكان والنشاط الصناعي الذي يجلب المزيد من البضائع والسلع الأساسية إلى الجزيرة. وقد أشار مكتب مساءلة الحكومة في تقريره لعام ٢٠١٣ (انظر الفقرة ٢٦ أعلاه) إلى أن مدافن النفايات الحالية في

غوام تمتثل للمعايير البيئية، وأن لديها قدرة كافية على تلبية الاحتياجات الحالية للتخلص من النفايات الصلبة وعلى التوسع لتلبية الاحتياجات المستقبلية المتصلة بعملية إعادة التنظيم. بيد أن المعلومات الواردة من حكومة غوام تشير إلى أن مدافن النفايات الجديدة لا يمكن استخدامها للتخلص من بعض أنواع النفايات، مثل نفايات البناء والهدم. ونتيجة لذلك، فإن تلبية احتياجات التخلص من النفايات العضوية والنفايات الصلبة المتصلة بعملية إعادة التنظيم ستتطلب قيام الحكومة بمواصلة وضع النظم اللازمة لمعالجة النفايات التي لا يمكن التخلص منها في المدافن وإنشاء وفتح مناطق جديدة للتخلص من النفايات الصلبة.

٤١ - وينشأ نحو ٣٣ في المائة من الأعاصير في العالم في المنطقة المحيطة بغوام مباشرةً. وبالإضافة إلى ذلك، وحسب التقييم العالمي لتدهور التربة الناجم عن الأنشطة البشرية، تغطي هذه الظاهرة مساحات شاسعة في منطقة المحيط الهادئ. وفي غوام، أدّى مدّ الطرق الرئيسية على المرتفعات الشديدة الانحدار إلى تحات التربة، الذي أسفرت ترسباته عن القضاء على المستوطنات المرجانية في الشعاب الشاطئية.

٤٢ - وتفيد وكالة حماية البيئة بالولايات المتحدة أن غوام تواجه تحديات بيئية كبيرة: فالهياكل الأساسية لمياه الشرب في الإقليم هياكل هشة، ومحطات معالجة المياه المستعملة في غوام تعجز بشكل مزمن عن الامتثال للقواعد الاتحادية وقواعد غوام المتعلقة بمعايير جودة المياه، ويحتمل أن النمو السكاني المتوقع في غوام على مدى العديد من السنوات المقبلة والمرتبط بتعزيز الوجود العسكري (انظر الفرع الثاني) ستنجم عنه ضغوط إضافية على الهياكل الأساسية في غوام وعلى بيئتها.

٤٣ - وأفادت الدولة القائمة بالإدارة أن وزارة داخلية الولايات المتحدة منحت الإقليم ٤٥٠ ٠٠٠ دولار لتنفيذ مختلف المشاريع التي تدعم التعاون المتعدد القطاعات والتخطيط الطويل الأجل والتي صممتها فرقة العمل المعنية بتغير المناخ في غوام. وتشمل هذه المشاريع تنظيم حلقات عمل تدريبية للقائمين على التخطيط في مجال المناخ وحلقات عمل متعددة القطاعات بشأن القدرة على الصمود، وإجراء تحليل شامل لمكامن ضعف البيئات المبنية في الخلجان الساحلية، وإنشاء نظام تجريبي للمعلومات الجغرافية المناخية، وتحديث خطط إدارة مياه العواصف وتنفيذها.

ثامنا - العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين

٤٤ - لا تزال غوام عضواً منتسباً في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، التي انضمت إليها في ٢٤ تموز/يوليه ١٩٨١. والإقليم عضو في جماعة المحيط الهادئ، ومؤتمر

القمة الميكرونيزي للرؤساء التنفيذيين، ومجلس تنمية حوض المحيط الهادئ، وبرنامج تنمية جزر المحيط الهادئ، ورابطة وكالات السفر بمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، والبرنامج الإقليمي للبيئة في منطقة جنوب المحيط الهادئ. وتشارك غوام أيضا في برنامج جماعة المحيط الهادئ لمصائد الأسماك الساحلية. وتتمتع غوام بمركز المراقب في تحالف الدول الجزرية الصغيرة. وفي عام ٢٠١١، مُنحت غوام مركز المراقب في منتدى جزر المحيط الهادئ.

تاسعا – مركز الإقليم في المستقبل

ألف – موقف حكومة الإقليم

٤٥ – يرد النظر في التطورات المتعلقة بالمناقشات بشأن مركز غوام في المستقبل في الفرع الأول أعلاه.

باء – موقف الدولة القائمة بالإدارة

٤٦ – في رسالة مؤرخة ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ وموجهة إلى مندوب ساموا الأمريكية لدى مجلس النواب في الولايات المتحدة، أوضح مساعد وزير الخارجية للشؤون التشريعية موقف حكومة الولايات المتحدة. وأشار إلى أن مركز المناطق الجزرية فيما يتعلق بعلاقاتها السياسية مع الحكومة الاتحادية شأن داخلي يهم الولايات المتحدة، ولا يدخل في اختصاص اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. وأشار أيضا إلى أن اللجنة الخاصة لا تتمتع بأي سلطة لتغيير العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وتلك الأقاليم بأي شكل من الأشكال، ولا تشمل ولايتها إشراك الولايات المتحدة في مفاوضات تخص مركز تلك الأقاليم. وأشار كذلك إلى أن الحكومة الاتحادية تقوم في الوقت نفسه، وفقاً لالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة المتصلة بتزويد الأمم المتحدة بانتظام بالمعلومات الإحصائية وغيرها من المعلومات ذات الطابع التقني المتعلقة بالأحوال الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية في الإقليم، بتقديم تقارير مستكملة سنوية بشأن الأقاليم التابعة للولايات المتحدة إلى اللجنة الخاصة، لإثبات تعاون الولايات المتحدة بوصفها دولة قائمة بالإدارة، ولتصحيح أي أخطاء في المعلومات تحصل عليها اللجنة الخاصة من مصادر أخرى.

٤٧ – وأفادت الدولة القائمة بالإدارة أن في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٦، استضافت الوزيرة المساعدة المكلفة بالمناطق الجزرية لدى وزارة داخلية الولايات المتحدة، إستير ب. كيأينا، حلقة نقاش في واشنطن العاصمة بشأن حق جزر فرجن وساموا وغوام التابعة للولايات المتحدة في تقرير المصير. وأتاحت حلقة النقاش بين خبراء الأقاليم ومسؤولي وزارتي الداخلية

والشؤون الخارجية في الولايات المتحدة سياقا مستكملا لواضعي السياسات الاتحاديين، وفرصة لإطلاع الجيل الجديد على حالة تقرير المصير في أقاليمهم، فضلا عن فهم حقوقهم في تقرير المصير في إطار القانون الاتحادي والقانون الدولي. وجددت حلقة النقاش تأكيد موقف الدولة القائمة بالإدارة القائل أن بموجب دستور الولايات المتحدة، فإن كونغرس الولايات المتحدة له وحده السلطة الكاملة في التصرف في القواعد والأنظمة المتعلقة بالأقاليم أو وضعها. وأعيد التشديد كذلك على أن سياسة الدولة القائمة بالإدارة تنص على أن للأقاليم ثلاثة خيارات متميزة لممارسة تقرير المصير، وهي الاحتفاظ بمركز الإقليم، أو الحصول على مركز ولاية من الولايات المتحدة، أو الاستقلال.

عاشرا - الإجراءات التي اتخذتها الجمعية العامة

٤٨ - في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، اتخذت الجمعية العامة، دون تصويت، القرار ٧١/١١٣، استنادا إلى التقرير الذي أحالته اللجنة الخاصة إلى الجمعية (A/71/23) وإلى نظر اللجنة الرابعة فيه في وقت لاحق. وفي ذلك الجزء، فإن الجمعية العامة:

(أ) أعادت تأكيد الحق غير القابل للتصرف في تقرير المصير لشعب غوام، وفقا لميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) المتضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة؛

(ب) أعادت أيضا تأكيد أنه لا بديل في عملية إنهاء الاستعمار في غوام عن مبدأ تقرير المصير الذي يشكل أيضا حقا أساسيا من حقوق الإنسان، على نحو ما تقر به اتفاقيات حقوق الإنسان ذات الصلة بالموضوع؛

(ج) أعادت كذلك تأكيد أن شعب غوام هو في نهاية المطاف صاحب الحق في تحديد مركزه السياسي في المستقبل بحرية، وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة بالموضوع والإعلان وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، ودعت في هذا الصدد الدولة القائمة بالإدارة إلى القيام، بالتعاون مع حكومة الإقليم والهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، بإعداد برامج تثقيف سياسي للإقليم لتوعية الشعب بحقه في تقرير المصير طبقا للخيارات المشروعة المتعلقة بالمركز السياسي المستندة إلى المبادئ المحددة بوضوح في قرار الجمعية ١٥٤١ (د-١٥) والقرارات والمقررات الأخرى المتخذة في هذا الصدد؛

(د) رحبت بانعقاد لجنة غوام المعنية بإنهاء الاستعمار من أجل إعمال حق شعب الشامورو في تقرير مصيره وممارسته هذا الحق وبأعمالها الجارية في سياق إجراء تصويت على تقرير المصير وبالجهود التي تبذلها لتثقيف الجمهور؛

(هـ) أكدت أن عملية إنهاء الاستعمار في غوام ينبغي أن تكون متسقة مع الميثاق وإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان[1]؛

(و) أهابت مرة أخرى بالدولة القائمة بالإدارة أن تراعي الإرادة المعلنة لشعب الشامورو التي أيدها ناخبو غوام في استفتاء عام ١٩٨٧ ونص عليها قانون غوام في وقت لاحق فيما يتعلق بجهود تقرير المصير لشعب الشامورو، وتشجع الدولة القائمة بالإدارة وحكومة الإقليم على الدخول في مفاوضات بشأن الموضوع، وتؤكد ضرورة مواصلة رصد الحالة عن كثب بصفة عامة في الإقليم؛

(ز) طلبت إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تواصل، بالتعاون مع حكومة الإقليم، نقل ملكية الأراضي إلى أصحابها الأصليين في الإقليم وأن تواصل الاعتراف بالحقوق السياسية والهوية الثقافية والعرقية لشعب الشامورو في غوام واحترامها وأن تتخذ جميع التدابير الضرورية لتهدئة مخاوف حكومة الإقليم فيما يتعلق بمسألة الهجرة؛

(ح) طلبت أيضا إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تساعد الإقليم بتيسير الجهود المبذولة لتوعية الجمهور، بطرق منها تمويل حملات تثقيف الجمهور، بما يتسق مع المادة ٧٣ (ب) من الميثاق، ورحبت في هذا الصدد بالمساعدة المالية التي منحتها الدولة القائمة بالإدارة دعما لحملة التثقيف في مجال إنهاء الاستعمار، وأهابت بمؤسسات الأمم المتحدة ذات الصلة أن تقدم المساعدة، عند طلبها، إلى الإقليم، ورحبت بالعمل الذي اضطلعت به حكومة الإقليم مؤخرا في مجال التوعية؛

(ط) طلبت كذلك إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تتعاون في وضع برامج للتنمية المستدامة للأنشطة والمؤسسات الاقتصادية في الإقليم، ولاحظت في الوقت ذاته الدور الخاص الذي يؤديه شعب الشامورو في تنمية غوام؛

(ي) أكدت أهمية أن تكون اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة على علم بآراء شعب غوام ورغباته وأن تعزز فهمها لأحواله، بما في ذلك طبيعة ونطاق الترتيبات السياسية والدستورية القائمة بين غوام والدولة القائمة بالإدارة؛

(١) قرار الجمعية العامة ٢١٧ ألف (د-٣).

(ك) أهابت بالدولة القائمة بالإدارة أن تشارك في أعمال اللجنة الخاصة وأن تتعاون معها تعاونا كاملا من أجل تنفيذ أحكام المادة ٧٣ (هـ) من الميثاق والإعلان ومن أجل إخطار اللجنة الخاصة بتنفيذ أحكام المادة ٧٣ (ب) من الميثاق فيما يتعلق بالجهود الرامية إلى النهوض بالحكم الذاتي في غوام، وشجعت الدولة القائمة بالإدارة على تيسير إيفاد البعثات الزائرة والبعثات الخاصة إلى الإقليم؛

(ل) أكدت من جديد أن الدولة القائمة بالإدارة مسؤولة، بموجب الميثاق، عن تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وصون الهوية الثقافية للإقليم، وطلبت إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تتخذ خطوات للحصول على كل مساعدة ممكنة، سواء على أساس ثنائي أو متعدد الأطراف، واستخدامها بفعالية في تعزيز اقتصادات الإقليم؛

(م) أخذت في الاعتبار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠[٢]، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، وأكدت أهمية تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة للإقليم عن طريق تشجيع النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمنصف، وتهيئة مزيد من الفرص للجميع، والحد من أوجه عدم المساواة ورفع مستويات المعيشة الأساسية، وتدعيم التنمية الاجتماعية العادلة والاندماج الاجتماعي، وتعزيز إدارة الموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية على نحو متكامل ومستدام بما يكفل أمورا منها دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، وفي الوقت نفسه تيسير حفظ النظم الإيكولوجية وتجديدها وردها إلى حالتها الأصلية وكفالة صمودها في مواجهة التحديات الجديدة والمستجدة، وحثت بقوة الدولة القائمة بالإدارة على الامتناع عن القيام بأي نوع من الأنشطة غير المشروعة والضارة وغير المنتجة، التي لا تتماشى مع مصلحة شعب الإقليم، بما في ذلك استخدام الإقليم ملاذا ضريبيا؛

(ن) طلبت إلى الإقليم وإلى الدولة القائمة بالإدارة اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية البيئة في الإقليم وحفظها من جميع أشكال التدهور ومن تأثير العسكرة على البيئة، وطلبت مرة أخرى إلى الوكالات المتخصصة المعنية مواصلة رصد الأحوال البيئية في الإقليم وتقديم المساعدة إلى الإقليم، وذلك وفقا لنظمها الداخلية السائدة؛

(س) طلبت إلى اللجنة الخاصة أن تواصل دراسة مسألة غوام وأن تقدم تقريرا عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين وعن تنفيذ هذا القرار.

---

(٢) قرار الجمعية العامة ١/٧٠.